



صوت الجنوب / جين ذوفك/ 2007-06-13

احتدام التوترات في جنوب اليمن

جين ذوفك: عن موقع الأخبار العربية الأمريكية 2007-06-09 **ترجمة خاصة لموقع تاج**

عدن بتصرف

المظاهرات والنزاع المسلح في جنوب اليمن تصعد مخاوف من عدم الاستقرار لدى الأمة الفقيرة والتي تعاني من حرب تمرد في الشمال واجهت اليمن عدم استقرار ملحوظ منذ الانتخابات الرئاسية في سبتمبر/أيلول الماضي 2006م. ففي محافظة صعدة الشمالية هناك حوالي 60,000 جندي ورتبوا في حرب عصابات مع حوالي 2000 من الثوار الزيدية الشيعة فهرب عشرات الآلاف من الأهالي المدنيين من المقصف العسكري والمقتال الدائر هناك منذو يناير/كانون الثاني الماضي وصادر الكثير منهم بدون ملجأ أو غذاء أو ماء ودون أي عناية صحية تذكر. احتفلت اليمن في 22 مايو/أيار الماضي بالذكرى السابعة عشرة للوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية (ج.ع.ي، اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (ج.ي.د.ش، اليمن الجنوبي). ففي اليمن الجنوبي حيث الجماهير المناسبة بالمظاهرات العامة مطالبة بالحوار حول الأزمة التي عصفت بالوحدة بين الشمال والجنوب تحت رعاية الأمم المتحدة ورفضت المحتجون الإعلام السوداء في ذلك اليوم في المظاهرات التي عمت محافظات عدن ولحج وأبين وتوج الجنوبيون هذه الاحتجاجات بمهرجان كبير في مدينة المكلا عاصمة حضرموت حضره مشاركون من مختلف مدن الجنوب. وواجهت تلك الاحتجاجات بالعنف من قبل السلطة ففي شبوة قمعت قوات الأمن المحتجين واحتجزت زعيمهم وكذلك فتحت النار الحي على

المتظاهرين في مدينة المضالع ورغم ذلك استمرت المظاهرات في المدينة التي شارك فيها الآلاف الذين عادوا من جديد للتظاهر في المدينة يوم 3 يونيو / حزيران للاحتجاج ضد الانتهاكات المتكررة والممارسات السيئة ضد المواطنين في المحافظة وفقا لتقرير نشرته صحيفة الصحوة الأسبوعية المعارضة، كما شهدت مدينة عدن في 4 يونيو / حزيران مظاهرات وإعتصامات مماثلة للعسكريين الجنوبيين المحالين قسرا على التقاعد. كما اندلع نزاع مسلح في منطقة المحفد حيث قام المئات من العسكريين الجنوبيين المحالين قسرا للتقاعد بمحاصرة وقطع الطريق الرئيس بين محافظتي أبين وشبوة ولم تستطع السلطات استعادة السيطرة عليها حيث أستمّر القتال متقطع في المنطقة الملتهبة. ويبدو أن تزايد الاضطرابات والعنف هو المخيم على الوضع بسبب المظالم التي يعاني منها الجنوبيين والتي يعود بعضها إلى زمن الحرب الأهلية والتي لم يتم إلى الالتفات لها أو معالجتها من قبل السلطة. جمعت وحدة عام 1990م اليمنية بين 2 مليون جنوبي و 12 مليون شمالي وتم ترتيب تقاسم السلطة بينهما بشكل ديمقراطي، لكن الأمر اختلف منذو حرب 1994م فقد صارت البلاد محكومة من قبل عصابة من الجيش الشمالي والنجبة القبلية التي تستخدم مصطلح "الديمقراطية" والدعاية لها من أجل تثبيت حكمها لكنها تستبعد المشاركة الشعبية الحقيقية في السلطة. ومع استشراف الفساد وسيادته فإن الحكومة استحوذت أن يطلق عليها بحكومة المصوص لهيمنة شلة من الشماليين عليها حيث قاموا بتدمير الجنوب والاستيلاء على الأصول التابعة له وسطوا على الأرض والثروات الطبيعية والوظائف بشكل غير قانوني بل وحصروا مصادر الثروة الخاصة بالدولة على بعضهم.

بعد الحرب الأهلية عام 1994م تم بشكل قسري تسريح مئات الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم ومنحهم معاشات تقاعدية ضئيلة مقارنة بتكاليف المعيشة المرتفع في بلد ينتشر فيها الفقر بشكل كبير، ولكن الفقر الحاد في الجنوب يبدو أنه مخطط له حسب اعتقاد

الجنوبيين وهناك إعدادا هائلة من المتقاعدين يطلق عليهم "حزب خليك في البيت"; والذي سعوا خلال السنوات الماضية للتعبير عن مطالبهم ومطالبهم من خلال المسيرات والإعتصامات المفتوحة وعبر اللجوء إلى القضاء التي أثبت أنه لا يكثر بهم.. بل وان مسؤولوا النظام والدولة يسيطرون على أجهزة ووسائل الإعلام فشجبوا تلك المطالب بل ووصفوا أصحابها بالانفصاليين وأنهم أناس يريدون زعزعة أركان الدولة. لقد وصف وزير المدافع احتجاجات المتقاعدين التي اندلعت في مايو الماضي بأنها حركة انفصالية. وعلق أحد المسؤولين الرسميين على مطالب وتظلمات الجنوبيين بأنها حركة تحن إلى زمن الملحين في دولة الجنوب الاشتراكية السابقة. وهكذا فإن استبعاد الجنوبيين المتقاعدين من المشاركة في المنظومة السياسية للبلد ورفض معالجة مشاكلهم والنظر بطلباتهم العادلة لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر في البلد.

ولما تقتصر المشكلة والتوترات في الجنوب على حركة المتقاعدين ومطالبهم بل أن هناك ما هو أبعد وأخطر من هذا حيث تأخذ المسألة بعد جنوبي أكبر وأعمق فقد ارتفعت حركة الاحتجاج بين سكان الجنوب ضد ممارسات النظام التي تمس الجنوبيين كإنتسار ظاهرة السطو والسرقة التي تقوم بها النخبة السلطوية الشمالية للأراضي والمبيوت الجنوبية العامة والخاصة والمتنزهات وحتى المقابر تعرضت للنهب والسطو من قبل العصابات المسلحة المدعومة بالمتنفذين في السلطة.. ويئن أبناء الجنوبيين من التواجد العسكري الشمالي المكثف وانتشار نقاط التفيتش في الجنوب. يضاف إلى ذلك ما يعاني منه الجنوبيين من تمييز واضح يمارس ضدهم كالحرمات من الوظائف وفرص التعليم والمشاركة السياسية بل ووصل الأمر إلى الحرمان من الخدمات الأساسية والضرورية.

وتثير المعارضة في المنفى التي تدعى "تاج"; على موقعها

الإليكتروني (تاج عدن) بأن تاريخ الجنوب

الدولي الأيمن مجلس قراري بأن وتدعي للمحو يتعرض "ش.د.ي.ج";

المتابع للأمم المتحدة 924 و 931 اللذان صدرا أثناء الحرب الأهلية قد انتهكتها السلطات اليمنية وأن الجنوب يتعرض لاحتلال غير قانوني من قبل الشمال. على خلاف الثوار الزيود الشيعة في شمال اليمن يثير الجنوبيون شكاوى وقضايا تتعدى مطالبهم في الجنوب. ففي الأشهر الأخيرة ضربت السلع الأساسية موجة غلاء غير مبررة زاد من حدة تأثيرها أن نصف سكان اليمن أصلاً يعانون من الفقر المدقع وزيادة الأسعار أيضاً تعني المقاومة اليومية للجوع من قبل أعداد كبيرة من المواطنين. إن الوعود الانتخابية التي أعطتها حملة الرئيس بالإصلاح الاقتصادي والسياسي لم تتحقق ولم تجسد أي من تلك الوعود التي لو صحت لقوضت أساساً المنخبة الحاكمة نفسها..

ويتزايد اليوم القلق الشعبي من انتشار حدة الفقر والفاقة بين صفوف المواطنين على مستوى واسع وكذا من انتشار الأمية والتأثير المتعاضد للأصوليين ومن انتشار البطالة وقلة توفر الماء النظيف ونقص خدمة الكهرباء والرعاية الصحية السيئة.

تستخدم الحكومة اليمنية وتكثر من الحديث عن الديمقراطية وهي تحتكر المؤسسات المختصة بها كي تطيل من عمر النظام الاستبدادي وتبرر مشروعيتها كون السيطرة على المؤسسات الديمقراطية واستخدامها أيضاً تزودان النظام بالوسيلة التي تمنع بها التعددية وتسمح بالتحكم بالمعارضة والنقد والسخط الموجه ضد الحكومة لكن الديمقراطية تنحى جانبا عندما تبرز مجموعة ترفع مطالب حقيقية تتعلق بالمشاركة بالسلطة. فقد ردت الحكومة على انتشار وتعاضد الإحباط الذي يعم البلد، وعلى الحرب في الشمال والسخط في الجنوب بمزيد من تضيق الحريات والحقوق المدنية.. ففي الأشهر الأخيرة ضيقت السلطة أكثر على حرية التعبير وعلى هامش الحريات المحدود فأغلقت المواقع الإلكترونية المعارضة وعلمت خدمات رسائل الهاتف النقال وتعرض الصحفيين للاعتقال والضرب ورفضت إصدار تراخيص جديدة للصحف وخنقت نشاطات المعارضة والمنشطاء السياسيين من خلال التهديد والاعتداءات المباشرة عليهم، كما أنها حضرت

نشاط أحد الأحزاب السياسية وأحزاب أخرى تنتظر نفس المصير..
إن الاحتجاجات التي عمت جنوب اليمن وتجاهل النظام للمطالب الجنوبية
بالإضافة إلى ردود الفعل العنيفة من قبل السلطة اتجاها يشيران إلى أن
نص ومحتوى اتفاقية الوحدة بين الجنوب والشمال قد تم خرقهما وألحق
الضرر بمصالح الجنوبيين وتجيب تلك الاتفاقية لصالح قلة من المفسدين
الشماليين المتربعين على عرش الحكم، ومن ناحية أخرى فإن فشل النظام
في مراعاة مصالح السواد الأعظم من المواطنين أثناء وضع السياسة
الحكومية فإن الدولة تكون قد انتهكت أهم الأسس التي تقوم عليها العملية
الديمقراطية برمتها وقوضت شرعية وجود تلك الدولة بدرجة أساسية.
الكاتبة محللة سياسية وخبيرة في الشؤون اليمنية.

تدير موقع جيوش التحرير www.armiesofliberation.com لتتواصل معها على jane.novak@

gmail.

omc